الاقتصادية الصباح
العدد 1690 - السنة السادسة
الاحد 15 ذي الحجة 1434 - الموافق 20 اكتوبر 2013
Sunday 20 October 2013 - No.1690 - 6th Year

زيادة في الودائع والائتمان بالبنوك التجارية العمانية

مسقط - «كونا»: اعلن امس عن زيادة في الودائع والائتمان لدى المصارف المحلية بنسبة 7.3 في المئة لتصل الى 11.4 مليار ريال عماني في نهاية اغسطس 2013 مقارنة بـ10.6 مليار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وذكر البنك المركزي العماني في تقرير له ان عرض النقد بمفهومه الضيق والذي يتكون من النقد المتداول بين الجمهور وودائع تحت الطلب بالعملة المحلية شهد ايضا توسعا بنسبة 6.8 في المئة ليبلغ 3.7 مليار ريال.

واوضح ان شبه النقد والذي يتكون من مجموع ودائع التوفير وودائع لأجل بالريال العماني وشهادات الايداع المصدرة من قبل البنوك التجارية اضافة الى حسابات هامش الضمان وجميع الودائع بالعملة الأجنبية زاد بنسبة 7.5 في المئة ليبلغ 7.6 مليارات ريال في اغسطس 2013 مقارنة مع 7.1 ملايين ريال عماني في اغسطس 2012 .

بدعم من قوة انتاج النفط الذي وصل إلى أرقام قياسية

«بيتك للأبحاث» : 4.5 في المئة نمو الناتج المحلي في الكويت هذا العام

توقع تقرير اصدرته شركة «بيتك» للابحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي « بتك» من خلال نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي في الربع الرابع من العام الجاري تحتفظ بتوقعاتنا لنمو لإجمالي الناتج المحلي في الكويت عند 4.5 في المئة لعام 2013 و 5 في المئة لعام 2014. وسيكون النمو مدعوماً بقوة إنتاج النفط المرتفعة بارقام قرب القياسية والتي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات بالإضافة إلى استمرار انتعاش القطاع غير النفطي وقوة استثمارات القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية فضلاً عن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا ويعد التوسع في السياسات المالية في صورة منح وبرامج تخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين التي قدمتها الحكومة من العناصر الداعمة للنمو والتي يتوقع أن يزيد معها الاستهلاك الخاص.

وقال التقرير: من ابرز البرامج التي قدمتها الحكومة لتخفيف عبء الديون عن كاهل المواطنين : خطة لتخفيف الديون الشخصية: والتي تم تقديمها في مارس 2013، ويقوم في إطارها صندوق الأسرة بشراء جميع القروض المستحقة التي سحبها الكويتيون في الفترة من 1 يناير 2002 وحتى 30 مارس 2008، ويتم إسقاط كافة فوائد القروض الحالية وإعادة جدولة المبالغ المدفوعة كاملة بأقساط سهلة على المواطنين المقترضين بما لا تتجاوز 40 في المئة من الدخل الشهري للمدين. وتقدر التكلفة الكلية بـ 4 مليار دينار، وصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تم تقديم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أبريل 2013. والغرض من هذا الصندوق هو توفير التمويلات اللازمة للشركات الصغيرة، التي يتقدم بها المواطن الكويتي، وبالتالي تعزيز أنشطة القطاع الخاص في الكويت. وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 85 في المئة من مجموع المؤسسات الخاصة في الكويت في الوقت الحالي، وتقوم بتوظيف العمالة الوافدة بنحو 45 في المئة من إجمالي المؤسسات الخاصة في البلاد، وتم زيادة رأس مال الصندوق حاليا إلى 2 مليار دينار، تؤخذ من الاحتياطي العام، والمقترحات القادمة - منح الأراضي وزيادة 30 في المئة لأصحاب المعاشات بالإضافة إلى توزيعات نقدية على المواطنين

ومضي: من المتوقع أن يستمر القطاع النفطي في قيادته الحيوية للنمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن يسجل نموا بنسبة 4.4 في المئة في 2013. أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، فمن المرجح أن ينتعش النمو ليصل إلى نسبة 4.6 في المئة في عام 2013 على خلفية حدوث المزيد من التعافي في القطاع الصناعي وقطاع الإنشاءات والقطاع العقاري بدعم من قوة الميزانية المخصصة للإنفاق الرأسمالي الحكومي للسنة المالية 2014/2013.

وبوصوله إلى معدل نمو مقداره 5 في المئة، يستمر الاقتصاد الكويتي في كونه من الاقتصادات البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي ويأتي في المرتبة الثالثة بعد قطر «6.9 في المئة » والسعودية «5.3 في المئة »، ويسبق الإمارات «3.7 في المئة » والبحرين «3.5 في المئة » وسلطنة عمان «3.5 في المئة » في 2014. قطاع النفط الكويتي: الكويت تكتشف حقل نفطي جديد في المنطقة الغربية

أعلن في منتصف يوليو 2013 عن اكتشاف حقل نفط جديد في منطقة كبد التي تقع غربي البلاد ، شمال حقل المناقيش. وتشير النتائج الأولية لهذا الاكتشاف، إلى احتمالات تدفق كميات تجارية من النفط والغاز من الحقل الواقع شمال حقل المناقيش. وعلى الرغم من أن هذه الأنباء مشجعة، إلا أن قطاع النفط الكويتي يواجه تحديات كبيرة؛ حيث تم اكتشاف حقول نفط جديدة في السنوات الأخيرة مع الإعلان عن خطط استثمارية ضخمة إلا أن عقبات تشريعية ومؤسسية لا تزال تعوق مسار التنمية في البلاد.

خطة تخفيف الديون الشخصية من أهم البرامج الحكومية

والمستهدف الرسمي لرفع الطاقة الإنتاجية للنفط في الكويت من مختلف أنحاء البلاد من نحو 3.4 مليون برميل يوميا إلى 4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020. والمفتاح الرئيس لزيادة الإنتاج في المدى القصير هو الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج من الحقول الشمالية في البلاد «والتي تشمل الروضتين والصابرية والرتقة، والعبدلي». ويرى مسؤولون في القطاع النفطي أن نحو مليون برميل يوميا إضافة من الانتاج يمكن أن تأتي من هذه المنطقة بحلول عام 2015.

واكمل: وفي الوقت نفسه، يتم التعرف على الطموحات العامة للحكومة في القطاع النفطي من خلال الاعلان الذي تم في أواخر عام 2012 بتخطيط الحكومة لاستثمار مبلغ 100 مليار دولار في المشاريع النفطية على مدار السنوات الخمس المقبلة. وشملت هذه الحملة الاستثمارية استثمارين طال انتظارهما وهما بناء مصفاة الزور بطاقة انتاجية قدرها 615.000 برميل يومياً بالإضافة إلى مشروع الوقود النظيف، والذي من شأنه رفع مستوى وكفاءة المصافي الموجودة حالياً في البلاد.

ومضي: وتلعب صناعة النفط كونها دورا محوريا في الاقتصاد الكويتي، فالكويت تأمن أكبر منتج للنفط في العالم «حيث يمثل الإنتاج الكويتي للنفط ما يزيد عن 3 في المئة من الإنتاج العالمي»، وتمثل الإيرادات النفطية أكثر من 90 في المئة من إيرادات الميزانية وصادرات السلع في الكويت. وتعد الكويت موطناً لسابع أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم بمقدار 101.5 مليار برميل «بالإضافة إلى 5 مليار برميل تقع في المنطقة المحايدة المشتركة مع السعودية».

واستطرد: وتتوقع أن يواصل إنتاج الكويت من النفط وتيرة الارتفاع، وإن كان ذلك سيتباطأ خلال السنوات الخمس المقبلة، ليصل إلى 3.1 ملايين برميل يومياً في 2017. إلا أن توقعاتنا تخضع إلى عدد من المخاطر السلبية. بالنسبة للمدى القصير، فإن الإنتاج الكويتي، والذي يتم شحن جزء كبير منه إلى الأسواق الآسيوية، لا يزال يعتمد على الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى الاعتماد على الأسعار. وحيث إن البلاد عضو في منظمة أوبك، فيمكن لأي انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية أن يؤدي الى صدور قرار من المنظمة بخفض الانتاج لدعم الاسعار، كما كان الحال خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009، عندما انخفض انتاج النفط الكويتي بنسبة تقترب من 10 في المئة على أساس سنوي.

وختم: وتدرك الحكومة جيداً أنه من أجل تحقيق الإنتاج المستهدف على المدى الطويل، فإنها ستكون في حاجة إلى اجتذاب والحفاظ على مصالح شركات النفط العالمية. إلا أن الحظر المفروض على ملكية الأجانب لأصول الطاقة قد أدى إلى ردود أفعال فاترة من جانب شركات النفط العالمية. كما أن هناك عقبات مماثلة أخرى قد أعاقت تطوير حقول نفطية جديدة، حيث لم يحرز تقدم في العديد منها باستثناء مرحلة التخطيط. والأمل هو أن يقوم البرلمان الجديد بتوفير فرصة جديدة للحكومة لدفع عجلة الاستثمار والتنمية في البلاد.

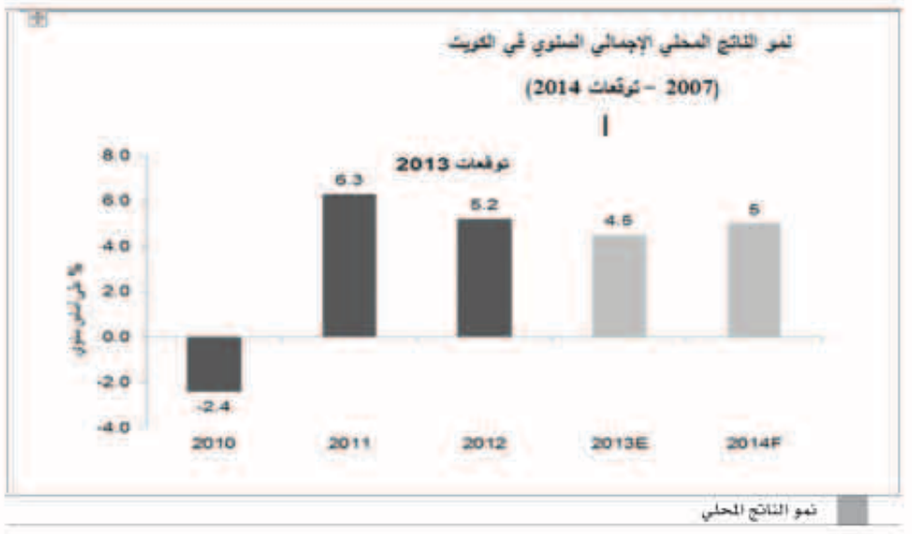

نمو الناتج المحلي

للعام الرابع على التوالي

«بيتك» فاز بجائزة أفضل بنك إسلامي بالكويت من «اشيا موني»

ناصر الشايع يتسلم الجائزة

فاز بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت2013 للعام الرابع على التوالي من مجلة «اشيا موني»Asiamoney احد إصدارات مجموعة يورومني العالمية، تقديرا لريادته وتنوع وتعدد خدماته ومنتجاته،وما تحظى به من مستوى متقدم جدا من التقنية والجودة يجعلها تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء على تنوع شرائحهم، فضلا عن قدرة البنك العالية على توظيف العديد من المزايا التي يتمتع بها في تحقيق أفضل معدل من التوسع والنموبالاعمال والحصة السوقية، وتنميةالعنصرالبشري، والانتشارالجغرافي بالإضافة إلى الالتزام الشرعي الذي يعتبر من علامات تفرد أدائه، والتفوق في الجودة ورضا العملاء والابتكار والموثوقية.

وتؤكد الجائزة التي تسلمها ناصر الشايع -مساعد مدير بقطاع البنوك الدولية في «بيتك» على أهمية ودور «بيتك» ونجاحه في السوق الكويتي والذي كان محفزا إلى الخروج الأسواق العالمية والإقليمية،وتحقيق سياسة الانتشار الدولي الناجحة،التي قامت على ارضية صلبة من الريادة والتميز على الساحة المحلية،وأن «بيتك» يحرص على تقديم قيمة مضافة للعمل المالي الاسلامي على مختلف الأصعدة انطلاقا مما تحتمه عليه ريادته بهذا المجال .

ويعبر نجاح «بيتك» في تطوير الصيرفة الإسلامية في الكويت والعالم عن التزامه أمام عملائه ومساهميه بتقديم الحلول المالية المصرفية الإسلامية المتطورة التي تناسب احتياجاتهم وتلائم تطلعاتهم وتتوافق مع مكانة وريادة «بيتك»، مما يعكس الدور المحوري الذي يلعبه «بيتك» في خدمة الاقتصاد الوطني على صعيد جميع القطاعات، في الوقت الذي يبدي فيه «بيتك» استعدادا تاما للقيام بدور أكبر لمساعدة الاقتصاد الوطني بدعم قدراته المختلفة .

وتشير الجائزة إلى قدرة «بيتك» على مواجهة المنافسة المهنية التي تصاعدت حدتها في السنوات الأخيرة في قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث تمكن البنك من تعزيز حصته السوقية على صعيد العديدمن المؤشرات المالية،وتبوأ مركز الصدارة في هذه المؤشرات، وهي انجازات تدفع «بيتك» لتعزيز خدماته ومنتجاته للحفاظ على هذه المكانة المتميزة بين المؤسسات المالية الإسلامية،والتجاوب مع الطلب المتنامي محليا وعالميا على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة .

ويقوم «بيتك» بدور رائد في قطاع التمويل الإسلامي عموما، وتوفير التمويل اللازم للمؤسسات والأفراد من خلال العديد من المنتجات،ويواصل ابتكار الخدمات والمنتجات الإسلامية الجديدة التي تقدم كبديل للمنتجات المصرفية التقليدية،في وقت ينتظر أن تلعب فيه هذه الأدوات دورا أوسع في تمويل خطط التنمية في أسواق عالمية عدة.

خلال شهر أغسطس من العام الحالي

تقرير: النشاط الائتماني في الكويت حقق نمواً بـ 28.2 مليار دينار

قال بيت التمويل: ان نشاط إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للمقيمين استقر خلال شهر أغسطس من عام 2013 حيث ارتفع بأقل من واحد في المائة بنحو 230.7 مليون دينار إذ سجل النشاط الائتماني نحو 28.2 مليار دينار خلال أغسطس 2013 مقارنة بارتفاع محدود بأقل من نصف في المئة حوالي 9.3 ملايين دينار مسجلاً نحو 27.9 مليار دينار خلال شهر يوليو 2013.

بينما حقق النشاط الإئتماني نمواً سنوياً بلغت نسبته 5.7 في المئة وبقيمة قدرها 1.5 مليار دينار عن قيمته البالغة حوالي 26.6 مليار دينار في أغسطس 2012 .

واضاف: واستحوذ النشاط الائتماني على نحو 81.3 في المئة من إجمالي الودائع التي سجلت نحو 34 مليار حيث تراجع إجمالي الودائع بنسبة 1 في المئة بحوالي 369 مليون دينار دينار على أساس شهري خلال شهر أغسطس 2013، بينما شكل حجم الائتمان نحو 79.8 في المئة من حجم الودائع التي بلغت 35 مليار دينار في يوليو 2013، بينما حصل النشاط الائتماني على حصة قدرها 81 في المئة من حجم إجمالي الودائع التي سجلت نحو 32.88 مليار دينار خلال أغسطس 2012 ونحو 86 في المئة من إجمالي الودائع التي بلغت حوالي 29.35 مليار دينار خلال أغسطس 2011.

وقد توزع الإئتمان على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية حيث استحوذ الإقراض الشخصي على نحو 38.2 في المئة من حجم النشاط الائتماني في شهر أغسطس، تلاه القطاع العقاري الذي استحوذ على نسبة بلغت 25.9 في المئة من حجم النشاط الائتماني، ثم نشاط التجارة الذي حصل على نحو 9.3 في المئة من حجم الائتمان ثم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 7 في المئة من حجم الائتمان، بينما جاء قطاع الإنشاءات ليستحوذ على نحو 6.7 في المئة من حجم الائتمان الممنوح للنشاطات الاقتصادية خلال أغسطس، واستحوذ قطاع المؤسسات المالية غير البنوك على نحو 6.2 في المئة من حجم الائتمان، متساوياً مع حصة قطاع الصناعة من حجم النشاط الائتماني، فيما حصل قطاع النفط الخام والغاز على نحو نصف في المائة «0.5 في المئة « من حجم الائتمان، واستحوذ قطاعي الزراعة وصيد الأسماك وقطاع الخدمات العامة مجتمعان على أقل من نصف في المائة من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال شهر أغسطس 2013.

وبتحليل التسهيلات الإئتمانية خلال أغسطس من عام 2013 نلاحظ ارتفاع حجم الإئتمان المقدم للتسهيلات الشخصية بنسبة طفيفة بأقل من واحد في المائة بقيمة ارتفاع قدرها نحو 105 مليون دينار حيث سجلت قيمته حوالي 10.77 مليارات دينار «38.2 في المئة من حجم الإئتمان» خلال أغسطس 2013 مقارنة بتراجع بأقل من نصف في المائة وبمقدار 11 مليون دينار مسجلاً حيث بلغت قيمته 10.66 مليار دينارات» 38.2 في المئة من حجم الإئتمان» خلال شهر يوليو 2013.

حيث تغطي التسهيلات الائتمانية الشخصية أربعة أنواع من حاجات الأفراد الشخصية وهي تسهيلات شخصية مقسطة تبلغ نحو 62 في المئة من حجم التسهيلات الإئتمانية الشخصية، ثم تأتي حاجات الأفراد لشراء أوراق مالية بحصة تقدر بحوالي 24.5 في المئة من حجم الائتمان الشخصي، بينما يستحوذ الاستهلاك الشخصي على حوالي 10.3 في المئة من حجم الائتمان الشخصي، وتحصل القروض الشخصية الأخرى على حوالي 3 في المئة من حجم التسهيلات الإئتمانية الشخصية.

وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية المقسطة بنسبة 1.5 في المئة بارتفاع بلغ نحو 96.3 مليون دينار حيث سجلت نحو 6.6 مليارات دينار « نحو 60.5 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» خلال شهر يوليو 2013 مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 1.4 في المئة بحوالي 89 مليون دينار حيث سجل نحو 6.5 مليار دينار «60.4 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» في يونيو 2013.

بينما استقر اتجاه الأفراد للاقتراض لتمويل شراء أوراق مالية حيث سجل حوالي 2.6 مليار دينار «26.1 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» خلال أغسطس 2013 بعد أن حقق ارتفاعا في يوليو مقارنة بشهر يونيو بنسبة 1.8 في المئة بحوالي 46.8 مليون دنانير حيث سجل حوالي 2.72 مليار دينار «26.7 في المئة من حجم الإئتمان الشخصي» في يونيو 2013.

أما القروض الاستهلاكية الموجهة للحاجات الشخصية للأفراد فقد ارتفعت بنسبة بلغت 1.6 في المئة بنحو 17.6 مليون دينار حيث سجلت حوالي واحد مليار دينار «10.3 في المئة من حجم التسهيلات الشخصية» خلال يوليو 2013 مقارنة بارتفاعها في يونيو بنسبة طفيفة بلغت 0.1 في المئة بحوالي 600 ألف دينار سحث سجلت نحو واحد مليار دينار خلال يونيو 2013.

بينما تراجعت القروض الشخصية الأخرى بنسبة بلغت 6.5 في المئة بانخفاض حقق حوالي 22.5 مليون دينار حيث سجلت نحو 320 مليون دينار «3 في المئة من حجم التسهيلات الشخصية» خلال يوليو 2013 مقارنة بارتفاع وصلت نسبته إلى 10.8 في المئة بحوالي 33.6 مليون دينار حيث سجلت نحو 350 ألف دينار»2.7 في المئة من حجم الإئتمان الشخصي» خلال شهر يونيو 2013.

أما على مستوى النمو السنوي، فقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نمواً سنوياً نسبته 10 في المئة ومقداره حوالي 597 مليون دينار في أغسطس 2013، حيث كانت قد سجلت نحو 5.82 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته 13.6 في المئة بمقدار 696 مليون دينار عن قيمتها في أغسطس 2011، وحققت الودائع الادخارية نمواً سنوياً في أغسطس 2013 بلغت نسبته 11 في المئة بنحو 460 مليون دينار حيث وصلت إلى نحو 4.2 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته 16.8 في المئة بمقدار 606 مليون دينار إذ بلغت قيمتها نحو 3.6 مليارات دينار في أغسطس 2011، وحققت الودائع لأجل ارتفاعاً على أساس سنوي في أغسطس 2013 بنسبة 3.4 في المئة وبحوالي 524 مليون دينار حيث سجلت حوالي 15.34 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته 2.2 في المئة بنحو 324 مليون دينار مقارنة بحوالي 15 مليار دينار في أغسطس 2011.

وحققت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نمواً سنوياً في يوليو 2013 بنحو 6.2 في المئة وبمقدار 1.85 مليار دينار حيث سجلت نحو 25.38 مليار دينار في أغسطس 2012 الذي حقق ارتفاع سنوي نسبته 6.8 في المئة بمقدار 1.6 مليار دينار بينما سجلت قيمتها نحو 23.75 مليار دينار في أغسطس 2011.

كذلك حققت الودائع بالعملات الأجنبية نمواً سنوياً في أغسطس 2013 وصل إلى 29 في المئة وبنحو 628 مليار دينار حيث سجلت حوالي 2.18 مليار دينار في أغسطس 2012 مقارنة بارتفاع سنوي نسبته 12.5 في المئة بمقدار 243 مليون دينار في أغسطس 2012 إذ سجلت قيمتها نحو 1.94 مليار دينار في أغسطس 2011.

-إجمالي الودائع الحكومية:

حققت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي تراجعاً بنسبة 1.9 في المئة بتراجع بلغ نحو 96.4 مليون دينار إذ سجلت قيمتها حوالي 4.87 مليارات دينار خلال شهر أغسطس مقارنة بتحسن طفيف بنسبة 1.8 في المئة بنحو 90 مليون دينار حيث سجلت قيمتها حوالي 4.97 مليارات دينار في يوليو 2013.

وكانت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي قد تراجعت بنحو 8.4 في المئة على أساس سنوي بحوالي 449 مليون دينار عن قيمتها والتي سجلت نحو 5.3 مليار دينار في اغسطس 2012 الذي ارتفع بنسبة بلغت 45.4 في المئة بزيادة وصلت إلى 1.6 مليار دينار عن قيمتها التي سجلت نحو 3.66 مليار دينار في أغسطس 2011.

في حين بلغت نسبتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة حوالي 9.8 في المئة خلال شهر أغسطس 2013 بينما كانت قد شكلت نحو 10 في المئة من إجمالي الميزانية المجمعة خلال يوليو 2013 وشكلت نحو 11.4 في المئة خلال شهر أغسطس 2012.

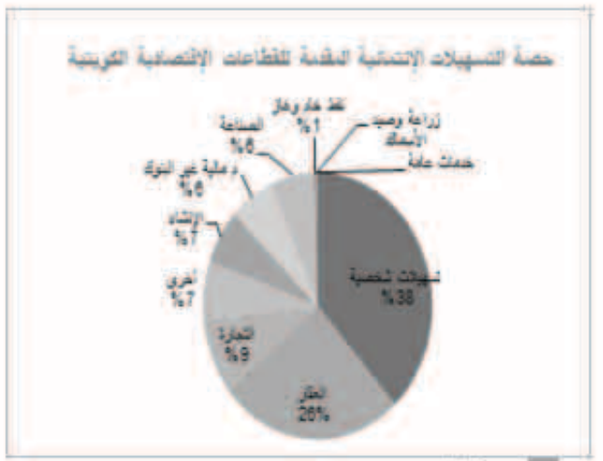

حركة النمو

تطور حجم التسهيلات الإئتمانية